نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي لـ «الثورة»:

للوحدة قيمة اقتصادية كبيرة

■ يجب الاعتراف بأن النفط ثروة ناضبة وقطاعات السياحة والأسماك والزراعة بدائل تتسم بالديمومة

■ . كان مبتسماً وهو يستقبلنا في الصالة المجاورة لمكتبه، لكن ابتسامة نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي الأستاذ/ أحمد محمد صوفان تلاشت سريعاً لتحل محلها ملامح الجدية والحزم وهو يحدد لنا الزمن المتاح لاجراء هذا اللقاء «وقتكم الى الساعة الثانية عشرة ونصف».

صدمتنا حينها كانت كبيرة جداً، فنصف ساعة لا تكفي لطرح ما نحن عازمون على طرحه، خاصة وقد أعددنا إعدادا جيداً لهذا الحوار الذي أردناه أن يكون مفتوحاً على كل جوانب العمل في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

أمام هذا الوقت المحدود وازدحام الأجندة اليومية للوزير بالمواعيد والمهام المتلاحقة لم نجد بداً من ملاحقة الزمن وطرح الأسئلة الأكثر إلحاحاً، متجاوزين الكثير من التساؤلات التي كنا نأمل الحصول على اجاباتها.

حاوره/ خالد الهروجي- أحمد الطيّار

● لتكن الوحدة نقطة البداية.. فنحن اليوم نحتفل بالعيد الرابع عشر للجمهورية اليمنية.. هل لكم أن تحدثونا عن القيمة التنموية والاقتصادية لما حققته الوحدة؟ وماهو أثر الانجاز الديمقراطي في هذا الجانب؟!

– دائماً لكل عمليات التكتلات قيمة اقتصادية تلخصها كافة المجالات عندما تكون تكتلات اقليمية فما بالك بالانصهار أو الاندماج الكامل، وبالتالي نستطيع القول بأنه لا يمكن أن نتخيل أحوالنا فيما لو أستمر الانفصال . ومن هذا المنطلق يجب أن نبحث عن المقارنة لأنه لا يكفي أن نقول ماهي الايجابيات التي تحققت، لكن ماهي السلبيات التي أيضاً تم تجاوزها خلال السنوات الماضية.

بكل تأكيد ماتزال قضية التطلعات الى تحقيق ايجابيات أخرى قائمة، الى جانب ترسيخ النهج الديمقراطي على المستوى الفردي والاجتماعي وهي مسالة مهمة جداً وأود أن أضيف في هذا الجانب حقيقة أخرى وهي أنه لولا الديمقراطية والانتخابات ونزول المحكوم والحاكم والمسئول والناخب والمنتخب والمرشح والحزبي الى المستوى القاعدي لما تحقق لليمن ما تحقق خلال السنوات الماضية، فالآن الطريق موجود على مستوى القرية الصغيرة، المدرسة موجودة على مستوى القرية الصغيرة والمديرية ليس لأن هناك سعة لدى الدولة، لكن لأن هناك تنافسا وبرامج انتخابية هي التي أوصلت الحكومة بمستوياتها المختلفة الى كل المناطق الآن عندما يصل المسؤول الى المحافظة ويصل الى المديرية الغرض هو المحافظة على مستوى الشعبية اللازمة للانتخابات القادمة ودائماً التفكير في هذا الجانب وهذه من أهم ايجابيات الديمقراطية ليس في اليمن فقط، وانما في غيرها من البلدان.

دور الأحزاب

● بالنسبة للأحزاب.. هل لمستم في هذه الفترة ثمة ايجابية لدورها في مجال التنمية، خاصة ونحن اليوم حضرنا لقاءكم بالأحزاب؟

– بالنسبة للديمقراطية والحريات كمفاهيم ليست قائمة بمعزل عن أسس وأعمدة لهذه المفاهيم، فوجود الأحزاب ووجود منظمات المجتمع

المدني هي الأسس الحقيقية التي تستند اليها الديمقراطية ووجود مفاهيم الحريات الأساسية لأنه بدون وجود منظمات المجتمع المدني لا وجود للحريات الأساسية لأنها تتحرك في هذا الجانب ووجودد الأحزاب شيء أساسي لإقامة الديمقراطية وممارستها. فعملية وجود الأحزاب ووجود منظمات المجتمع المدني هي عملية لازمة للقول بأن هناك تطورا قيميا في التعامل مع قضية الديمقراطية والحريات الأساسية، يبقى هل الأحزاب هذه فاعلة ومنظمات المجتمع المدني فاعلة بالمستوى المطلوب الذي يمكنها من تحقيق رسالتها.

الحقيقة في هذا الجانب تعتمد فاعلية هذه الأحزاب وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني على مدى وجود حكومات تمكنهامن المعلومة وتمكنها من اداء عملها ومانقول عنه بوجود شراكة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني فيها من احزاب وغيره قائمة على اساس ان الحكومة يجب أن تسهل وتيسر للأحزاب الحصول على المعلومة حتى تتمكن من التعامل معها.لأنه كيف يمكن في ظل وجود هذه المنظومة من قيم التعامل ان تتمكن الأحزاب والمنظمات المدنية من ممارسة مهامها في المعارضة او في غيرها دون الحصول على المعلومة ومن هذه المنطلقات نعمل على مثل هذه اللقاءات مع منظمات المجتمع المدني والأحزاب، هذه اللقاءات يجب أن تستمر نعطي الأحزاب الحق في الحصول على المعلومات.

● ماهي تصوراتكم للمستقبل؟

– اذا هناك جدية لدى هذه الأحزاب فلاشك أن هذه المبادرات أو مثلها من جانب الحكومة تعطي الأحزاب مكمن قوة وتمكنها من الاستمرارية وتمكنها من الاستهداف لرؤاها وأهدافها في العمل السياسي.

غياب الرؤى الموازية

● في ظل غياب الرؤى البديلة والموازية لما تطرحه الحكومة إلى أي حد تسهم الأحزاب في انجاح التنمية عموماً من عدمه؟!

– هي مسألة ذات شقين ويجب أن ننظر اليها بواقعية وموضوعية أولاً يجب أن لا نطلب من الأحزاب ما ليس في امكانها وثانياً يجب أن لا نتوقع من أنها ستعمل المستحيل للقيام بالتنمية، فيجب النظر بواقعية من ناحيتين من منظور الحكومة ومن رؤية الأحزاب.. الأحزاب تحاول قدر الإمكان أن لا تدخل في العمل الذي يتطلب البحث والتفكير وبلورة المفاهيم والأفكار والرؤى البديلة وهذه للأسف الشديد مشكلة تعاني منها الأحزاب في الدول ذات التجربة الديمقراطية الحديثة على اعتبار أن المؤسسات الحزبية لازالت غير قادرة على ايجاد القدرات البحثية والقدرات اللازمة لاخراج مثل هذه الرؤى حيث تتأسس هذه الأحزاب على قاعدة شعبية تؤمن بهذه الرؤى والأفكار هذا الجانب الأول والجانب الآخر بالنسبة للحكومة، فالحكومة نتيجة أن التعامل مع القضايا التنموية بشفافية ونتيجة اتباعها العلنية في وقت متأخر خلال سنوات قريبة لاتزال غير قادرة على التواصل المستمر الكامل مع الأحزاب حتى تتمكن من بلورة رؤاها، فنحن نحاول والأحزاب لاشك أنها تحاول ومحاولاتنا قائمة من خلال لقاءات اليوم وخلال السنوات الماضية حول الخطة الخمسية وحول الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر والغرض من هذه اللقاءات هو تمكين الأحزاب من بلورة رؤى بديلة وتحفيزها أو إيجاد نوع من الشعور لديها بأنه مادام والحكومة بادرت بعقد مثل هذه اللقاءات فيجب أن نأخذ بهذه الفرصة ليس مجاملة للحكومة، وانما لمقارعتها ومحاولة لتبني أفكار تؤكد أن هذه الأحزاب قادرة على عمل شيء.

تجربة رائدة

● السلطة المحلية التي تمثل أحد ملامح الديمقراطية.. الى أي حد أسهمت الى جانب الحكومة في وضع الخطط وتنفيذها؟!

– أولاً تجربة السلطة المحلية هي في الحقيقة نقلة نوعية فمن حكومة تقوم على أساس السلطة المركزية الى نظام يقوم على أساس إيجاد الهامش للسلطة المحلية للنمو تدريجياً، الذي حصل فعلاً أنه تم تطوير نظام السلطة المحلية من خلال الانتخابات وجاءت الى السلطة المحلية عناصر من مختلف قطاعات الشعب الشابة سواء المتعلمة أو التي لم تحظ بالتعليم وبعضها عندها خبرة إدارية سابقة والبعض الآخر والأكثر ليس لديها خبرة إدارية من السابق، والذي حصل أن السلطة المحلية هذه جاءت الى العمل ولم تتمكن بعد من اللازم لأي سلطة حتى تمارس عملها ، ولهذا فالتدرج في تنفيذ الاعمال هي التي ستقود إلى تجربة محلية ناضجة ولازلنا في بداية الطريق ، وقد تمكنت بعض السلطات المحلية في بعض المديريات والمحافظات من تحقيق الكثير وبعضها لم يتمكن، فالذي تمكن أما أنه توفرت له وفرة مالية معينة في هذه المجالس سواء من خلال الايرادات الذاتية أو المشتركة وترافقت هذه الموارد الوفيرة مع وجود خبرة إدارية اتسمت بها تلك المجالس لأنك لاتستطيع أن تتوقع أنه في منطقة (أ) وفي منطقة (ي) ففي منطقة (أ) خبرات ادارية استطاعت أن تعمل بجد ولتكن مثلا في المراكز الحضرية فما يمكن أن يتحقق في صنعاء العاصمة وتعز وعدن والمكلا والحديدة قد لا يتحقق في مناطق مثل حجة أو ذمار والجوف ومارب لاعتبارات كثيرة جدا منها العناصر أو الموارد البشرية الموجودة في هذه المناطق وتلك ثم أيضا الموارد المالية المتاحة للمجالس المحلية في كل منطقة وبالتالي ما تحقق أنا اعتقد أنه يعبر عن جزء من الطموح وبالتالي ما يمكن أن يتحقق خلال السنوات القادمة هو الذي سيؤدي إلى الانتقال الكلي من مرحلة السلطة المركزية إلى السلطة المحلية لكن هذا في ظل وجود بعض المحددات المالية وبالذات الاعتماد على النفط كأساس للموارد والدخل وإيرادات الحكومة المركزية وهذا له أثر كبير في السنوات سواء الماضية أو القادمة لأنه يحدد الدور للسلطة المركزية والسلطة المحلية.

نجاحات تخطيطية

● مهمتكم الأساسية تخطيطية .. فإلى أي مدى تنفذ الخطط التي تعدونها ؟

– المتعارف عليه دائما أن وضع أي خطط يعني وضع تطلعات بمعنى أننا نصنع تطلعاتنا في حدها الاقصى وعندما نأتي لتطبيق هذا المفهوم على مستوى ما وضع في الخطة الخمسية الثانية نجد أنه بالفعل وضعنا الحدود القصوى التي بالامكان الوصول إليها فنحن نتطلع إلى تحقيق نسبة نمو سنوية في الناتج المحلي الاجمالي تصل إلى ٧٪ أما ما تحقق فعلاً فهو يعبر عن الواقع.

فعندما نتكلم عن التطلع وما تحقق على الواقع نجد أن نسبة الذي تحقق نسبة مرضية ، فمثلا نسبة المخطط وتحقيقه كمعدل نمو للناتج المحلي الاجمالي ٧٪ على المستوى السنوي ، ما تحقق في السنوات الماضية وبالذات السنة الماضية ٢٠٠٣م كان ٤,٢٪ طبعا هذا عند مقارنة هذه النسبة بالمخطط تجد أنها منخفضة لكن لو تقارنها بالمتغيرات على مستوى المنطقة العربية والمتغيرات على مستوى اليمن وأيضا المحدودية التي تفرضها القطاعات الاقتصادية المختلفة تجد أنها نسبة معقولة ومقبولة جدا ٤,٢٪ ترتفع كثيرا عن ما تحقق في بعض الدول المجاورة مع الأخذ في الاعتبار النسبة المتواضعة التي يمثلها النفط في الناتج المحلي الاجمالي.

معادلة صعبة

● تقولون إن النسبة التي حققها الناتج المحلي الاجمالي معقولة وفي ظل النسبة المرتفعة للنمو السكاني – كيف ترون صورة المستقبل؟

– الصورة ليست مشرقة بالشكل الكبير إلا إذا تعاملنا مع جانبي المعادلة الجانب الأول قضية النمو السكاني – يجب أن تكون هناك استمرارية للعمل التوعوي وأيضا ادخال عمل تنفيذي في هذا الجانب وبالذات في مجال الصحة الانجابية وجانب التعليم وتعليم الفتاة على وجه الخصوص.

وفي الشق الآخر من المعادلة تأتي قضية تحفيز الموارد سواء البشرية أو المادية لتحقيق نسب نمو أكثر من النسب القائمة على الأقل للوصول إلى ما يقارب نسب النمو المستهدفة.

● هل الفارق بين ما تحقق وبين المستهدف لخلل في التخطيط مثلا؟

– لا .. إنما هو ناتج لمحددات القطاعات نفسها وهي المحدات الطبيعية القائمة.. فمثلا أهم اشكالية تواجه اليمن هي مشكلة المياه.

فعندما اتحدث عن انتاجية القطاع الزراعي الذي يعمل فيه ٥٣٪ من السكان وتمثل ١٨٪ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي النمو في هذا القطاع محدود ليس فقط برغبات ولكن أيضا بوجود المياه اللازمة لهذا القطاع وهو قطاع يعتمد بشكل أساسي على الأمطار لتحقيق الانتاج.

وفي نفس الوقت على المياه الجوفية المستخدمة ، فعندما تكون هناك محدودية لاستخدام المياه الجوفية وعندك أيضا الأمطار التي قد تأتي بنسب أقل بمعنى أن هناك جانبا طبيعيا يتحكم في عملية الانتاج في هذا القطاع.

نأتي إلى قطاع آخر من القطاعات الواعدة الهامة وهو قطاع السياحة ماهي المحدودية لقطاع السياحة هي تتمثل بالاضافة إلى البنية التحتية والبنية البشرية هناك مشكلة أكبر وهي تعتمد على السمعة الخارجية للبلاد وتعتمد أيضا على مستوى السمعة الأمنية لأن لها علاقة مع قطاع السياحة وبالذات السياحة الخارجية والوافدة إلى اليمن فعندما وضعنا استهدافات الخطة لعام ٢٠٠٠م وضعنا في اعتبارنا أن هناك الكثير من المنطلقات التي تعبر عن وجود امكانيات كبيرة في القطاع السياحي وهو من القطاعات الواعدة ، لكن ما تم التعامل معه وما نتج من تغيرات خلال السنوات الماضية أدى إلى إحجام هذا القطاع عن تحقيق الهدف وأيضا القطاعات الأخرى كقطاع الانتاج السمكي واجمالا فهذه القطاعات، الزراعة والسياحة والانتاج السمكي لم تحقق بالفعل نسب النمو المستهدفة لاعتبار القضايا المرتبطة بها .. وما من شك أن تحسين الادارة عملية مهمة حتى تحقق المستهدف لكن لا أقول إنها وحدها العامل الرئيسي .. فتحسين الادارة عامل من العوامل المهمة التي يجب أن تتحقق حتى تتمكن هذه القطاعات من تحقيق الأهداف المطلوبة منها، وتحقيق نسب النمو المستهدفة.

اشكالية المياه

● المياه المشكلة المؤرق لليمن فإذا تصورنا أنه في العام ٢٠٢٥م سيصل عدد السكان حسب التقديرات إلى ٣٥ مليون نسمة ، وفي ظل الاستهلاك القائم والنسب المتدنية للأمطار والمياه المدورة .. كيف نتخيل شكل المستقبل بدون مياه في ظل هذه العوامل وغيرها؟!

– إذا وقفنا مكتوفي الأيدي سيكون بلاشك كارثة لكن بطبيعة الحال لايمكن أن نقف مكتوفي الأيدي لأن الانسان عندما يحس بالخطر لابد أن يتوجس ويبدأ التعامل معه إما بالحذر أو بالتعامل الجريء وبالنسبة لموضوع المياه هناك مهام يجب التعامل معها من الآن لأننا عند الحديث عن العام ٢٠٢٥م نتحدث عن سكان يصل عددهم إلى ٤٠ مليون نسمة وإذا كان معدل استهلاك الفرد من الموارد المائية المتاحة حاليا هو ١٣٠مترا مكعبا وهو تقريبا من أقل المستويات في العالم فمعنى هذا أننا في عام ٢٠٢٥م ستحدث موازنة أو حصة الفرد من المياه المتاحة وستكون أقل بكثير جدا ووفقا للمعطيات الحالية يمكن أنها لن تتجاوز ٦٥ مترا مكعبا وهذا يعني أنه لن يتمكن الفرد إلا من الحصول على الاستهلاك اليسير من احتياجاته للمياه.

● ماهو المخرج حتى نتجاوز ما يمكن أن نصل إليه؟

– يجب أن يرتبط بثلاثة اتجاهات: الأول وأكرره دائما – وهو العمل على زيادة الوعي بالقضية السكانية حتى تكون هناك نسب نمو مرتفعة.

ثانيا: العمل على الانتقال إلى المناطق ذات الامكانية المائية الأكثر على مستوى اليمن وبالذات المناطق الساحلية ليس لأن فيها امكانيات مياه حلوة ولكن لأن امكانيات التحلية في المناطق الساحلية أقل كلفة بكثير ، والعنصر الثالث وهو قضية نقل الغاز واستخدامه محليا سواء في

■ . نستورد مليارى لتر ديزل سنوياً بسعر (٥٠) ريالاً للتر الواحد ونبيعه للمواطن بسعر (١٧) ريالا

■ . علاقاتنا مع التكتلات الاقتصادية العالمية تحسنت بفعل اتزان سياستنا الخارجية

السبت ٣ ربيع آخر ١٤٢٥هـ
الموافق ٢٢ مايو ٢٠٠٤م
العدد (١٤٤٣)

ان مناخ الحوار والسلام هو الذي يتحقق في ظله ازدهار الحياة ونهضة الشعوب.

علي عبدالله صالح